

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6154.4
بتغير قدره
22.7-
%0.37

«الأنظمة»: مطالباتنا من «ترافيل بورت» معروضة للتحكيم في بريطانيا

أفادت شركة الأنظمة الآلية (الأنظمة) بأن لديها مطالبات مالية تجاه شركة ترافيل بورت، وهذه المطالبات معروضة للتحكيم لدى القضاء البريطاني، ومن المنتظر أن تعلن نتيجة هذا التحكيم خلال الأسابيع المقبلة.

وقالت الشركة، في بيان لها عبر موقع البورصة، أن مجموع عدد المطالبات هو 4، ويبلغ إجمالي قيمتها ما يقارب الـ 18 مليون دولار، ويمكن لهذا المبلغ أن يختلف (بالزيادة أو النقصان) بناء على القرار النهائي للمحكمن، وأن حصة الأنظمة الآلية تبلغ 85٪ من هذا المبلغ وسيُسجل هذا المبلغ في حال الفوز بالتحكيم من ضمن إيرادات عام 2012.



ناصر مساعد السايير يتوسط إبراهيم بدوب وعصام الصقر وشيخة البحر خلال عمومية البنك

أهم المؤشرات المالية لبنك الكويت الوطني في العام 2011		
2011	2010	
302.4 مليون د.ك.	301.7 مليون د.ك.	الأرباح الصافية
13.6 مليار د.ك.	12.9 مليار د.ك.	إجمالي الموجودات
2.2 مليار د.ك.	2.1 مليار د.ك.	حقوق المساهمين
1.55٪	1.65٪	نسبة الفروض المتعترفة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية
243٪	209٪	نسبة تغطية الفروض المتعترفة
18.3٪	18.3٪	معدل خفائية رأس المال

الغائي على التوالي.

نشاط تنفيذي حقيقي

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر أن أرباح البنك الوطني المعلنة جاءت نتيجة مباشرة للنشاط التشغيلي الحقيقي للبنك، إذ ارتفعت الإيرادات التشغيلية بواقع 8.4٪ إلى 540.2 مليون دينار في العام 2011، وذلك تاجدا على قوة نموذج أعمالنا واستراتيجيتنا الناجحة، وأكد أن تراجع نسبة الفروض المتعترفة إلى إجمالي محفظة الفروض يؤكد جودة أصول «الوطني»، كما أن ارتفاع نسبة الربحية يؤكد متانة مركزه المالي لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

بنك بوبيان

وأشار الصقر إلى أن البنك الوطني بدأ في العام 2011 بقطعة ثمار خياره الاستراتيجي المتمثل في عبوره بوابة العمل المصرفي الإسلامي عقب استحواذه على حصة 47٪ في بنك بوبيان، لافتا إلى أن بنك بوبيان شهد منذ دخول البنك الوطني مساهما فيه تحولا جذريا في أعماله تمثل في عودته إلى الربحية وزيادة حصته في السوق المصرفية في الكويت بوتيرة مستقرة. وأضاف قائلا: «بنك الكويت الوطني قد عمد إلى دعم بوبيان عبر مده بالخبرات والكوادر

المصرفية التي من شأنها قيادة البنك وتنمية أعماله، مع الالتزام التام باستقلالية المصرفين»، مؤكدا أن «الوطني سيواصل خلال الأعوام المقبلة سياسته الرامية إلى دعم بوبيان وتطويره».

قاعدة مالية قوية

من جانبها، قالت الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت شيخة خالد البحر أن بنك الكويت الوطني يملك قاعدة مالية قوية للاستمرار في تحقيق النمو مستقبلا، وذلك إلى جانب امتلاكه أكبر شبكة فروع محلية ودولية من شأنها أن تعزز فرص النمو أمامه. وأكدت أن البنك الوطني قد حقق خلال الأعوام الخمسة السابقة معدلات نمو مرتفعة في مؤشراتته المالية، مع نمو الموجودات الإجمالي بمعدل تراكمي تجاوز 12٪ سنويا، ونمو إجمالي الودائع بمعدل 9٪ سنويا، فيما نمت حقوق المساهمين بواقع 19٪ سنويا بين العامين 2006 و 2011.

وأضافت البحر أن الأرباح المحتفظ بها قد ارتفعت بمقدار 105 ملايين دينار خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن الأرباح المحتفظ بها استخدمت في تمويل نمو البنك وتوسعته.

استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

على صعيد آخر، قال نائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد السايير أن بنك الكويت الوطني عزز خلال العام 2011 استثماراته في تنمية الموارد البشرية في إطار سياسته القائمة على تطوير كفاءات وقدرات كوادره وموظفيه، ودعم الخطط الوطنية الهادفة إلى تأهيل الكوادر الكويتية وتنمية الثروة البشرية التي تشكل اللبنة الأساسية لقاعدة المستقبل.

وأضاف بالقول: «وفي إطار حرصه على ترسيخ صورته كمنموذج حي ومتميز لقيادة شركات القطاع الخاص على استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية وتوسيع مشاركتها في أعمال البنك ونجاحاته، قام البنك بتوظيف نحو 1000 كويتي من الجنسين خلال السنوات الثلاث الماضية ليكرس نفسه واحدا من أكثر الجهات توظيفا للمعملة الوطنية في القطاع الخاص. وقد تعزز ذلك بالحصول على جائزة أفضل مؤسسة لتوظيف الوظائف على مستوى منطقة الخليج العربي للعام 2011».

خدمة المجتمع

وفي إطار التزام بنك الكويت الوطني بالمسؤولية الاجتماعية، أكد السايير أن الوطني خلال العام الماضي من جهوده للاضطلاع بدوره الاجتماعي، على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي فرضت نهجا مختلفا في هذا المجال على العديد من المؤسسات والشركات. ولم يوفّر البنك وسعا في دعم كافة الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية.

وتجاوز مجموع ما قدمه بنك الكويت الوطني من مساهمات مالية في إطار مسؤوليته الاجتماعية نحو 110 ملايين دينار خلال أقل من عقدين من الزمن، ليكرس نفسه أحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي ودعم المبادرات والأعمال المجتمعية والإنسانية والخيرية، وكان آخر مبادراته في هذا الإطار

عمومية البنك أفرت توزيع 40٪ نقداً و10٪ أسهم منحة.. و5.8 مليارات دينار إجمالي التوزيعات منذ تأسيس البنك

الساير: 2011 أثبت نجاح إستراتيجية «الوطني» وقدرته على مواجهة الأزمات

حقائق حول توزيعات بنك الكويت الوطني

تكشف توزيعات بنك الكويت الوطني الأخيرة عددا من الحقائق لا نستطيع إغفالها.

وهذه الوقائع ما كانت لتتحقق لولا جملة من المعطيات والحقائق المالية جعلت من سهم البنك مصدر ثقة لحامله، وهو ما جسده بقدرة توزيعات البنك على مدى السنوات السابقة، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

- إذا كانت التوزيعات النقدية من العام 2009، سجلت استقرارا عند 117 مليون دينار مقارنة بما كانت عليه في العام 2008، فإن مثل هذه التوزيعات حققت ارتفاعا إلى 144 مليوناً عن العام 2010، مسجلة نموا بأكثر من 23٪، ثم وصلت إلى 157 مليون دينار عن العام 2011 مسجلة مزيدا من النمو.
- وعلى هذا الأساس تكون الأرباح النقدية قد سجلت تطورا مهما على مدى السنوات الأربع الماضية فقد بلغت نسبة 40٪ من القيمة الاسمية للسهم أي 40 فلسا عن كل سهم في العام 2011، مقارنة بـ 36 فلسا في العام 2010، 30 فلسا في العام 2009، و27 فلسا في العام 2008.
- أما على مستوى التوزيعات النقدية وحدها، فيعد بنك الكويت الوطني من أفضل المؤسسات توزيعا للأرباح في المنطقة منذ تأسيسه، ومع إضافة الأرباح النقدية عن العام الماضي البالغة 155 مليون دينار، تكون إجمالي التوزيعات النقدية وحدها التي وزعها البنك منذ تأسيسه حتى اليوم نحو 2 مليار دينار.
- هذا وإذا أضيفت أسهم المنحة الموزعة عن هذا العام إلى إجمالي توزيعات البنك بشقيها النقدي والمنحة منذ التأسيس حتى اليوم، فإن إجمالي التوزيعات تكون قد بلغت 5.8 مليارات دينار.
- إلى ذلك يمكن القول أن هذه التوزيعات كانت تسير جنبا إلى جنب مع استمرار النهج المتحفظ للبنك، والذي يعد سمة المبرر في التوزيعات تراقف مع استمرار النمو في الأرباح المحتفظ بها والتي بلغت عن العام الماضي نحو 105 ملايين دينار. على هذا الأساس فقد بلغ إجمالي المبلغ المحتفظ به نحو 730 مليون دينار ما يشكل نسبة 31.5٪ من إجمالي بند حقوق المساهمين.
- تمثل التوزيعات المقياس الحقيقي لنمو ونجاح أي مؤسسة وعملها التشغيلي الجيد.. وهي بذلك تؤكد على نجاح نموذج عمل بنك الكويت الوطني ليس محليا فقط ولكن إقليميا أيضا.

برحيل أحد أعضاء مجلس الإدارة وواحد من أعمدة الاقتصاد الكويتي والعربي الذي رحل عنا خلال العام الماضي، وهو المرحوم ناصر محمد عبدالحسن الخرافي، داعين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته».

شكر وتقدير

وهنا الساير صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهد الأمين وحكومة الكويت والشعب الكويتي الكريم بمناسبة احتفالات الكويت بمرور 51 عاما على الاستقلال و21 عاما على التحرير و6 أعوام على تولي سموه مقاليد الحكم بالبلاد، كما وجه الشكر والتقدير لجميع الجهات الرسمية والحكومية والمسؤولين في بنك الكويت المركزي لجهودهم في تطوير واستقرار القطاع المصرفي والمالي في البلاد، مشيدا في ذات الوقت بالجهود الكبيرة والإنجازات الهامة التي حققها محافظ بنك الكويت المركزي السابق الشيخ سالم العبدالعزیز الصباح خلال قيادته للبنك على مدى أكثر من 25 عاما.

واختتم الساير كلمته بتوجيه الشكر والتقدير لجميع مساهمي البنك على ثقتهم ودعمهم الكامل للبنك طوال مسيرته المظفرة، مشيدا بالجهود الكبيرة والالتزام الكامل الذي السرطان ويأتي هذا المشروع استكمالاً من مديريين وموظفين وعاملين من أجل الارتقاء المتواصل بأعمال البنك ونتائج، مجددا العهد على مواصلة الجهود للحفاظ على مكانة البنك الرائدة بما يحقق أفضل المكاسب والعوائد للمساهمين وبحقق طموحات الجميع في ترسيخ تواجد بنك الكويت الوطني كأفضل بنك عربي في العالم.

تبرعه بمبلغ 4 ملايين دينار لبناء مركز طبي متخصص لأطفال مرضى السرطان ويأتي هذا المشروع استكمالاً لمستشفى البنك الوطني لعلاج الأطفال المصابين بسرطان الدم والذي بدأه قبل سبعة عشر عاما.

ناصر الخرافي

وكان الساير قد استهل كلمته باستذكار المرحوم ناصر الخرافي قائلا: «قبل أن أبدأ كلمتي، لا بد من كلمة نغني بها ونواسي أنفسنا

عربي في العالم.

من جانبها، قالت الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت شيخة خالد البحر أن بنك الكويت الوطني يملك قاعدة مالية قوية للاستمرار في تحقيق النمو مستقبلا، وذلك إلى جانب امتلاكه أكبر شبكة فروع محلية ودولية من شأنها أن تعزز فرص النمو أمامه. وأكدت أن البنك الوطني قد حقق خلال الأعوام الخمسة السابقة معدلات نمو مرتفعة في مؤشراتته المالية، مع نمو الموجودات الإجمالي بمعدل تراكمي تجاوز 12٪ سنويا، ونمو إجمالي الودائع بمعدل 9٪ سنويا، فيما نمت حقوق المساهمين بواقع 19٪ سنويا بين العامين 2006 و 2011.

وأضافت البحر أن الأرباح المحتفظ بها قد ارتفعت بمقدار 105 ملايين دينار خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن الأرباح المحتفظ بها استخدمت في تمويل نمو البنك وتوسعته.

استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

على صعيد آخر، قال نائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد السايير أن بنك الكويت الوطني عزز خلال العام 2011 استثماراته في تنمية الموارد البشرية في إطار سياسته القائمة على تطوير كفاءات وقدرات كوادره وموظفيه، ودعم الخطط الوطنية الهادفة إلى تأهيل الكوادر الكويتية وتنمية الثروة البشرية التي تشكل اللبنة الأساسية لقاعدة المستقبل.

وأضاف بالقول: «وفي إطار حرصه على ترسيخ صورته كمنموذج حي ومتميز لقيادة شركات القطاع الخاص على استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية وتوسيع مشاركتها في أعمال البنك ونجاحاته، قام البنك بتوظيف نحو 1000 كويتي من الجنسين خلال السنوات الثلاث الماضية ليكرس نفسه واحدا من أكثر الجهات توظيفا للمعملة الوطنية في القطاع الخاص. وقد تعزز ذلك بالحصول على جائزة أفضل مؤسسة لتوظيف الوظائف على مستوى منطقة الخليج العربي للعام 2011».

خدمة المجتمع

وفي إطار التزام بنك الكويت الوطني بالمسؤولية الاجتماعية، أكد السايير أن الوطني خلال العام الماضي من جهوده للاضطلاع بدوره الاجتماعي، على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي فرضت نهجا مختلفا في هذا المجال على العديد من المؤسسات والشركات. ولم يوفّر البنك وسعا في دعم كافة الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية.

وتجاوز مجموع ما قدمه بنك الكويت الوطني من مساهمات مالية في إطار مسؤوليته الاجتماعية نحو 110 ملايين دينار خلال أقل من عقدين من الزمن، ليكرس نفسه أحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي ودعم المبادرات والأعمال المجتمعية والإنسانية والخيرية، وكان آخر مبادراته في هذا الإطار

بدوب: أرباح «الوطني» تعكس متانة مركزه المالي وقوة أدائه

وقد أفرت الجمعية العامة للبنك توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 40٪ من قيمة السهم الاسمي (أي 40 فلسا لكل سهم) وتوزيع أسهم منحة بواقع 10٪ (أي عشرة أسهم لكل مائة سهم)، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

الصقر: «بوبيان» شهد تحولا جذريا منذ دخول «الوطني» مساهما فيه

وأشار الساير إلى أن «الوطني» قد نجح في تحقيق أرباح صافية بلغت 302.4 مليون دينار كويتي (1086 مليون دولار) خلال العام 2011، مؤكدا أن استمرار البنك في تحقيق أرباح تتجاوز المليار دولار يشكل دليلا قاطعا على تفوق البنك في مواجهة كافة التحديات والظروف الاستثنائية بفضل استراتيجيته الناجحة وسياسته المتحفظة وإدارته الحصيفة للمخاطر وعدم انكشافه على أي من الأصول والشركات والقطاعات المتعترفة في الكويت والعالم.

شيخة البحر: «الوطني» يملك قاعدة مالية قوية للاستمرار في تحقيق النمو مستقبلا

وأضاف أن ربحية سهم البنك الوطني بدأت في العام 2011 وارتفعت الموجودات الإجمالية للبنك الوطني بواقع 5.6٪ إلى 13.6 مليار دينار، وارتفعت قيمة حقوق مساهميه إلى 2.2 مليار دينار بنمو نسبته 4.5٪، فيما بلغت نسبة العائد على الموجودات 2.25٪ ونسبة العائد على حقوق المساهمين 14.6٪ بنهاية ديسمبر 2011.

من ناحيته، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري بدوب أن أرباح البنك الوطني خلال العام 2011 تعكس متانة مركزه المالي وقوة أدائه وريادته على المستويين المحلي والإقليمي، معتبرا أن أداء الوطني المتميز والقوي يدفعه للمضي قدما في مسيرة النمو والتطور.

وتكشف بدوب أن إجمالي توزيعات البنك الوطني منذ التأسيس بلغت 5.8 مليارات دينار، منها نحو 2 مليار دينار نقداً، أي بما يعادل ثلثي الأرباح المحققة.

وأضاف أن «الوطني» يتمتع بملاءة مالية ممتازة مع بلوغ معدل كفاية رأس المال لديه 183.3٪، وهو معدل يفوق المعدلات العالمية.

وأكد أن نتائج الوطني القياسية في العام 2011 كرست ريادته في مجال الصناعة المصرفية في المنطقة مع احتفاله بأعلى التصنيفات الائتمانية بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجماع أهم ثلاث وكالات تصنيف عالمية، حيث أكدت وكالة «ستاندارد أند بورز» على تصنيفها الائتماني طويل الأمد لبنك الكويت الوطني بدرجة A+، وتبنت وكالة «فيتش ريتنغز» التصنيف الائتماني للبنك عند درجة AA-، فيما أكدت وكالة موديز تقييم التصنيف الائتماني عند درجة 3Aa، كما يحتفظ بأعلى التصنيفات الفردية وتصنيفات القوة المالية في المنطقة.

وقد أكدت السوكالات الثلاث نظرتها المستقبلية المستقرة للبنك كما تقدم البنك 14 درجة في قائمة البنوك الأكثر أمانا في العالم ليحتل المرتبة 33 عالميا، ليكون البنك العربي الوحيد على هذه القائمة لخمس مرات متتالية، بالإضافة إلى اختياره أفضل بنك في الشرق الأوسط بإجماع أبرز ثلاث مؤسسات عالمية متخصصة وهي «ذي بانكر» و«يوروماني» و«غلوبل فاينانس»، وذلك للعام

إعلان

توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة لعام 2011

يعلن بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.) أن الأرباح النقدية وأسهم المنحة لعام 2011 سوف يجري توزيعها على الوجه التالي:

(أ) الأرباح النقدية: سوف تقيد في حسابات السادة المساهمين الذين لديهم حسابات لدى بنك الكويت الوطني يوم الثلاثاء الموافق 2012/3/13 لمن أعطى التعليمات بذلك، كما أن شيكات الأرباح النقدية لباقي المساهمين سوف توزعها الشركة الكويتية للمقاصة إعتباراً من هذا التاريخ لمن يرغب في إستلامها .

(ب) أسهم المنحة: سوف تدرج أسهم المنحة بحسابات تداول السادة المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة لمن لديهم رصيد أسهم بحساب التداول في تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية، وبخلاف هذا سوف تدرج أسهم المنحة في سجل المساهمين لدى ذات الشركة، وذلك إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2012/3/13.

(ج) الأرباح النقدية وأسهم المنحة الموزعة عن أسهم مرهونة: تطبق في شأنها أحكام العقود والقانون.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - برج أحمد، بجوار المستشفى الأميري، الدور الخامس، لإستلام الأرباح الموزعة، مصطحبين معهم البطاقة المدنية أو كتاباً بالتفويض للإستلام، وذلك من الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

والله ولي التوفيق ...

رئيس مجلس الإدارة



تأسس عام 1952

